



البعد التنموي لالتزام الشركات بمظاهر المسؤولية الاجتماعية

في الوطن العربي

د. عزاوي حمزة

أستاذ مؤقت بجامعة أدرار

Email : hamzanew2015dz@gmail.com

ملخص

يهدف هذا المقال إلى إبراز الأبعاد التنموية لانضباط الشركات بمظاهر المسؤولية الاجتماعية داخل المجتمعات التي تنشط فيها، مع التركيز على الأدوات المتاحة بين يدي النشاط الاقتصادي لتجسيد هذه المظاهر في أرض الواقع، مع التطرق إلى جهود بعض الدول العربية في هذا المجال . إن أبرز ما خلفه المفهوم الكلاسيكي للمؤسسة الاقتصادية هو شيوع اعتقاد يحرص أهدافها في تحقيق الأرباح ورفع الإنتاجية، وقد ساد هذا الاعتقاد لفترات تاريخية طويلة يتم فيها التركيز عن الأهداف بغض النظر عن النتائج والمخلفات، في وضع يكاد يفسر انغلاق المنظمة عن نفسها بالمفهوم التaylorي. إلا أن الواقع التنظيمي والاجتماعي للتنظيمات الحديثة خصوصا بعد القرن التاسع عشر، أصبح ينظر للتنظيمات على أنها كيان مفتوح لديها مسؤوليات اجتماعية وأخلاقية علاوة عن الالتزامات القانونية، ويعتبر الدور التنموي داخل المجتمعات التي تنشط بها أحد أهم هذه المسؤوليات. وقد خلص المقال إلى أن أبعاد مسؤولية الشركات في شقها التنموي متعدد، فعلاوة عن الاستثمار في المجالات التي يشتكي المواطن ندرة في خدماتها، تتحمل الشركات مسؤوليات تنمية واقع الشغل والحفاظ على البيئة ودعم الجمعيات وتوعية المجتمع وتثقيفه، بالإضافة إلى السعي في تحسين أداء وظروف العمل المهنية للعمال.

الكلمات الدالة: المسؤولية الاجتماعية، الشركات، التنمية، ثقافة المجتمع.

The developmental dimension of the companies commitment to the aspects of social responsibility in the Arab world

Abstract

This article aims to highlight the developmental dimensions of companies discipline in the aspects of social responsibility within the societies in which it is active. This is done with a focus on the tools available to economic activists to embody these aspects in reality. Besides, the efforts of some Arab countries in this field should be mentioned. The most prominent of what the classical concept left to the economic corporation is the prevalence of a belief that confines its objectives to achieving profits and raising productivity. This belief prevailed for long historical periods when the focus was on the goals regardless of the results and consequences, in a situation that almost explains the secretiveness of the organization as in the Tailore concept. However, the structural and social reality of modern organizations, especially after the nineteenth century, are seen as an open entity with social and moral responsibilities as well as legal commitments. The developmental role within the communities in which they operate is considered one of the most important of these social responsibilities. The article concluded that the developmental dimensions of companies are various. In addition to investing in areas where citizens complain about the lack of services, companies have responsibilities to develop employment, preserve the environment, support associations, educate the community, as well as seek to improve the performance and working conditions of workers.

Key Words: social responsibility ; companies ; development ; culture of society

تمهيد:

تعتبر مسألة تنمية المجتمعات من بين المسائل التي يولي لها أفراد المجتمع المدني عناية كبيرة، بل تكاد في الأساس تمثل المحور الرئيسي لمعظم نشاطاتهم ونضالاتهم، وتعتبر الشركات الاقتصادية النشطة من بين التنظيمات التي تتحمل قدرا كبيرا من المسؤولية اتجاه أفراد المجتمع للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، فعلاوة عن الأدوار التي تنظمها وتفرضها النظم والقوانين، تتحمل الشركات مسؤوليات اجتماعية تتعلق أساسا بإدماج أفراد المجتمع في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ومن خلال هذه الورقة البحثية، سنحاول أن نبرز مختلف المظاهر التي يمكن أن تساهم الشركات من خلالها في تنمية المجتمعات، مع التطرق إلى بعض المعوقات التي

تعرض تحقيق مثل هذه المساعي، محاولين بعد ذلك التطرق إلى نماذج ومحاولات في بعض دول الوطن العربي.

1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

لقد عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية على أنها " جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية". وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من الشركات دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا. ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم¹.

كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها " الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل".²

وعلى المستوى العملي يرى زاريفيان (Zarifiane.p) أن المسؤولية " تتمثل في الالتزام الذي يؤدي إلى تحمل مخاطر الأفعال والمبادرات الشخصية ونتائجها، بكل موضوعية"³، وبذلك فإن المسؤولية في العمل هي عمل الفرد على أداء واجباته اتجاه مهامه وأنشطته في منصب العمل وذلك بتحمل التزاماته والعمل على تحقيقها.

في حين عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على أنها " التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم

1 أعمر عزوي وسايح بوزيد: دور المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة الاقتصادية في إرساء الثقافة البيئية، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011، ص 406.

2 مدحت محمد ابو النصر: المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات المواصفة القياسية ايزو 26000، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط 1، القاهرة 2015، ص 32-33.

3 Zarifian.p, les effets de la mise en œuvre des competences professionnelles, Medef-Cnfp, France, 1998, p 78 .

وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في آن واحد"¹.

أما المنظمة العالمية للمعايرة (أيزو) فتري أن المسؤولية الاجتماعية "هي ممارسات تقوم بها المنظمة لتحمل المسؤولية الناجمة عن آثار النشاطات التي تقوم بها داخل المجتمع والمحيط لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع والتنمية المستدامة، تركز المسؤولية الاجتماعية على السلوك الأخلاقي، احترام القوانين والأدوات الحكومية وتدمج مع النشاطات اليومية للمنظمة"²

ويعرف الاتحاد الأوروبي المسؤولية الاجتماعية على أنها مفهوم تقوم الشركات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي. ويركز الاتحاد الأوروبي على فكرة أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم تطوعي لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسؤوليتها تجاه المجتمع.³ وتأخذ المسؤولية الاجتماعية في طياتها بعدين اثنين فهي تمتد من داخل المنظمة الى خارجها فهي تضم اتجاهين اثنين:⁴

1 Michel Capron et Françoise Quairel-Lanoizelée, **la responsabilité**

d'entreprise, éditions la découverte, Paris, 2007, p23.

2 مقدم هيبه، بكار بشير: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من خلال المواصفات الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية، المجلة الجزائرية للإقتصاد والتسيير، المجلد 7، العدد 1، جامعة وهران الجزائر، ص 9.

3 عبد الرزاق مولاي لخضر وحسين شنيني: أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011، ص 453.

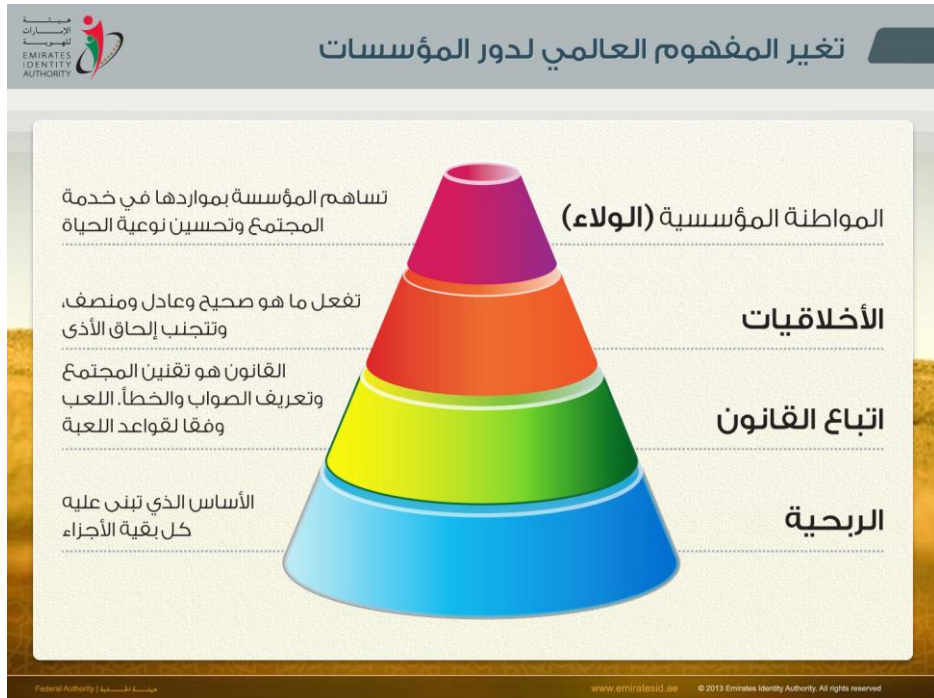
4 ثامر ياسر البكري: التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر، ط1، عمان الأردن، 2001، ص33.

المسؤولية الداخلية: ترتبط بالأفراد والموارد التي يتم استخدامها والمرتبطة بالأداء المتحقق للعمل في المنظمة وأي نشاط من شأنه أن يسهم في تطوير العاملين وتحسين نوعية حياة العمل.

المسؤولية الخارجية: تتمثل في الحالات المرتبطة بالمشكلات التي يعاني منها المجتمع ومجهودات منظمات الأعمال في تذليلها والتقليص منها تماشياً مع قيم المجتمع الإيجابية، عن طريق استخدام السبل والآليات المناسبة في كل ذلك.

2- تغير المفهوم العالمي لدور المؤسسات:

لقد تدرج تطور مفهوم المؤسسات في ضوء الأدوار المنوطة بها مع مرور الوقت، فبعدما كان الهدف الأول من وراء كينونة أي مؤسسة هو تحقيق الأرباح بالدرجة الأولى بما ينسجم مع منطق الانغلاق للمؤسسات التقليدية، أضحت المؤسسات في الفكر التنظيمي الحديث كيانا مفتوحاً يلزمه التكيف مع عديد المتغيرات الداخلية والخارجية ومن خلال الشكل الموالي نحاول تلخيصها:



فمن بين المتطلبات التي يفرضها الواقع التنظيمي الحديث، الالتزام بالقوانين المحلية والدولية بمختلف أشكالها في إطار ضبط العلاقات الناشئة بين مختلف الأطراف الفاعلة، كما يتوجب على المؤسسات الالتزام بالأخلاقيات على المستوى الداخلي في تعاملها مع العمال وعلى المستوى الخارجي اتجاه المجتمع عن طريق الابتعاد عن كل ما يلحق الأذى بأفراده، وللمؤسسات مسؤوليات أمام المجتمع من خلال خدمته وتقديم المساعدة لمحتاجيه وتحسين جودة الحياة به.

3- معالم بروز مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

لقد برز مفهوم المسؤولية الاجتماعية وضرورات تبني أبعاده داخل منظمات الأعمال نتيجة مجموعة من الظروف والأسباب الموضوعية التي ميزت العالم بعد سيادة الفكر الرأسمالي وفيما يلي نورد ذكر أهمها:¹

1- العولمة: وتعد من أهم القوى الدافعة لتبني المنظمات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أضحت العديد من الشركات متعددة الجنسية Multinational Companies (MNCs) ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية، وأصبحت تركز في حملاتها الترويجية على أنها تهتم بحقوق الإنسان، وأنها تلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين، وبأنها لا تسمح بتشغيل الأطفال، كما أنها تهتم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

2- تزايد الضغوط الحكومية والشعبية: من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة، الأمر الذي قد يكلف المنظمة أموالاً طائلة إذا ما رغبت في الالتزام بتلك التشريعات، وبخلاف ذلك قد تتعرض للمقاطعة والخروج من السوق بشكل عام.

1 فؤاد محمد حسين الحمدي: الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، العراق، 2003، ص ص 35-36.

3- الكوارث والفضائح الأخلاقية: حيث تعرضت الكثير من المنظمات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تتكبد أموالاً طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة المنتجات المعيبة.

4- التطورات التكنولوجية المتسارعة: والتي صاحبته تحديات عديدة أمام منظمات الأعمال فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات، وتطوير مهارات العاملين، وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين و تنمية مهارات متخذي القرار. خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، وزيادة الاهتمام برأس المال البشري بدرجة اكبر من رأس المال المادي.

وبالتالي نجد انه مع تغير بيئة العمل العالمية، فان متطلبات النجاح والمنافسة تغيرت أيضا، إذ أصبح لزاماً على منظمات الأعمال أن تضاعف جهودها، وان تسعى نحو بناء علاقات إستراتيجية أكثر عمقاً مع المستهلكين والعاملين وشركاء العمل ودعاة حماية البيئة والمجتمعات المحلية والمستثمرين، حتى تتمكن من المنافسة والبقاء في السوق. حيث ان بناء هذه العلاقات من شأنه أن يعمل على تكوين أساس إستراتيجية جديدة تركز على أفراد المجتمع، وبالتالي تتمكن منظمات الأعمال من مواجهة التحديات التي تتعرض لها في عصرنا الراهن.

4- المبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية:

عل مستوى المؤسسات ضمنها (bench- marks) في النقاط التالية:¹

- علاقة جديدة بين الشركات والمجتمعات المحلية
- نظم مستدامة للإنتاج ونظام عادل للتوزيع
- المشاركة في عمليات صنع القرار للشركات
- حفظ وحماية البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية

1 عايد عبد الله العصيمي: المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري، عمان الأردن، 2015، ص ص 22، 23.

- احترام كرامة كل شخص
 - ميثاق محكم لسلوك الشركات والموردين
 - وضع سياسة لحقوق الإنسان
 - الالتزام بمبدأ ضمان حق الرعاية لكل موظف
 - سياسة متوازنة لحوكمة الشركات
- كما ساهمت جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في وضع إطار لمبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومن هذه المنظمات منظمة (الأمم المتحدة، التعاون الاقتصادي والتنمية، البنك الدولي، المعايير الدولية) وأصبحت هذه الجهود بمثابة قواعد تحكم سلوكها الأخلاقي والاجتماعي، وهي كما يلي:¹
- التنمية والتطوير في كل المجالات التي تحقق منافع اجتماعية.
 - الشفافية في تخطيط وتنفيذ كل العمليات.
 - الأداء المبني على الأهداف القابلة للقياس
 - مكافأة الأداء الجيد، وتأنيب الأداء الضعيف
 - المرونة والإبداع لتحقيق الأهداف
 - تفعيل أدوات المراقبة والتقارير
 - استمرارية التطوير

5- عوائد التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية: أثبتت الدراسات العوائد الجمة والمفيدة التي تعود على المنظمة المسؤولة اجتماعيا، ويمكن ذكرها تباعا فيأتي:

- 1- زيادة الإنتاجية: لعل أهم ما تحققه منظمات الأعمال من تبنيها لسياسة المسؤولية الاجتماعية هو زيادة الإنتاجية نتيجة زيادة رضا العمال والعلماء والزبائن، بما ينعكس على الأداء وحجم المبيعات وقيمة التعاملات والعرض والطلب على السلع أو الخدمات المعروضة في السوق، وتشير الدراسات إلى أن " زيادة الرضا

1 عايد عبد الله العصيمي: مرجع سابق، ص ص 23، 24.

الوظيفي لدى العاملين الذي ينعكس إيجابيا على إنتاجيتهم وعلى تحسين نوعية المنتج¹.

2- **تكوين سمعة طيبة للشركة:** وتعتبر سمعة الشركة بمثابة رأس مال معنوي يرتبط ارتباط مباشر ببقاء المؤسسة في السوق وسرعة بسط امتدادها داخلها، كما يعتبر ركن أساسي تلجأ إليه المؤسسة لإقناع متعاملاتها أو نفوذ الغبار عن أخطاء قد تقع فيها، كما تعتبر درع واقى لمختلف الإشاعات أو الدسائس التي قد تحاك للتنزيل من سمعة وصورة منتجات المؤسسة.

3- **رفع قدرة المؤسسات على التعلم والابتكار:** من خلال الاحتكاك مع أطراف العلاقة داخل المؤسسة وخارجها، ما يساعدها على فهم أعمق للمحيط وبالتالي درء التحديات والمخاطر واستغلال الفرص في الوقت والمكان المناسبين.

4- **التسويق الاجتماعي:** تعتبر سياسة الشركة الاجتماعية بمثابة عملية ترويج مسبق للشركة وخدماتها، ما يعكس انطباع حسن عن العلامة التجارية وسمعتها في أذهان المستهلكين، هذا ويساهم هذا الأداء في استقطاب متعاملين جدد ويد عاملة كفأة، أو الترويج لشراكات يمكن أن تفتح آفاق جديدة لاستثمارات الشركة محليا أو دوليا.

5- **زيادة الولاء الاجتماعي:** فمن خلال اهتمام الشركة بموظفيها وتوفير الرعاية لهم ترتفع مستويات انتائهم وولائهم للتنظيم كمحصلة لرضاهم عن ظروف العمل المتاحة، كما تعتبر تحسين سمعة الشركة بمثابة محصلة لزيادة ثقة المتعاملين وارتباطهم المستمر مع الشركة، ونفس الشيء بالنسبة لعلاقة الارتباط التي تتشكل في ذهن الزبون حول العلامة التجارية للشركة.

1 رسلان خضور: المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق سورية، 2011، ص18.

2 سمر عطاالله خلود الفليت: مدى التزام القطاع المصرفي بأداء مسؤوليته الاجتماعية، كلية ادارة المال والاعمال، مؤتمر المسؤولية، جامعة فلسطين، 2016، ص7.

6- بناء علاقات قوية: حيث تسمح سياسة الشركة بتبنيها للمسؤولية الاجتماعية التسلسل لعمق المجتمع من خلال احتكاكها المباشر مع أفرادها أو منظماتها الحكومية وغير الحكومية، بما يسمح للشركة من "بناء علاقات قوية وثقة متبادلة وتحقيق تقارب مع الحكومات ومكونات المجتمع المختلفة"¹، "والاندماج في المحيط المحلي من خلال المشاركة في تحقيق حالات الإشباع للمجتمع بما تحققه من أرباح"².

6- المسؤولية والدور التنموي لمنظمات الأعمال:

لقد أصبح الدور التنموي للمؤسسات والشركات خصوصاً الخاصة منها، من بين أهم الالتزامات الاقتصادية الملقة على عاتقها في العصر الحديث، لا سيما الدور التنموي على المستوى المحلي، أين تطرح تساؤلات العوائد المحققة على المجتمع المحلي ثم على اقتصاد الدولة والاقتصاد العالمي ككل، وفيما يلي نورد أهم الأدوار التنموية المنوطة بمنظمات الأعمال:

7- المسؤولية الجبائية والتنمية: فالضرائب تعتبر مصدر أساسي من مصادر تمويل الميزانية، فالمؤسسة المسؤولة اجتماعياً هي المؤسسة التي تلتزم بدفع الأعباء الضريبية في وقتها ودون تهرب، لتصار هذه الضرائب المحصلة في صورة تحويلات اجتماعية لتحقيق ما يسمى بالعدالة في توزيع الدخل، كما يستغل جانباً مهماً منها في تمويل المشاريع وتدعيم التنمية المحلية.

8- المسؤولية الاستثمارية والتنمية: ويعرف الاستثمار المسؤول بأنه "استراتيجية للاستثمار تجمع بين تحقيق أداء مالي مرضي مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير الاجتماعية والبيئية"³

1 رسلان خضور: مرجع سابق، ص18.

2 ثامر ياسر البكري: مرجع سابق، ص52.

3 Adrienne Pagés , **Les performances De L'investissement Socialement Responsable**, Mesures Et Enjeux, Mémoire de fin d'étudese, Majeure Finance, Paris, France, PP 11-12 .

ويساهم الاستثمار المسؤول في خلق القيمة المضافة نتيجة الأرباح تحققها المؤسسات، وهو فضاء لفتح فرص تشغيل وتحقيق رفاهية المجتمع، وتلبية أذواق الأفراد، كما أن الاستثمار المسؤول " يدفع المستثمرين للابتعاد عن الاستثمار في بعض القطاعات الاقتصادية لكونها غير أخلاقية، ونجد في الاستثمار المسؤول تحقيق أفضل أداء في المجال البيئي والاجتماعي"¹.

9- **المسؤولية المهنية وتطوير الأداء:** وتعتبر المؤسسة المسؤولة مهنيًا كل مؤسسة تحرص على توفير الاهتمام والرعاية لموظفيها بما يضمن سلامتهم وراحتهم وأمانهم في العمل، ويشمل ذلك التأمين في العمل، توفير شروط السلامة المهنية، عقلنة ساعات وتوقيت العمل، توفر الحماية القانونية في العمل، العدالة التنظيمية، التشجيع في العمل، ونجد أن توفير مثل هذه الشروط ينعكس إيجابًا على روح ومعنويات العمال وبالتالي زيادة الإنتاجية بما يحقق الأرباح والنماء الاقتصادي للمؤسسة ومحيطها.

10- **المسؤولية البيئية والاقتصاد الأخضر:** "فاليئة كمرفق اجتماعي يستخدمه ويستنزفه قطاع الأعمال لتحقيق أرباحه وجزء كبير من هذه الأرباح هو على حساب البيئة"²، وقد جاءت المطالب بتبني سياسات المسؤولية لتعزيز مفهوم الاقتصاد الأخضر في بعده التنموي، فالإقتصاد الأخضر يعنى ب "مجموع الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تحسن نوعية حياة الإنسان على المدى الطويل دون أن تتعرض الأجيال القادمة إلى مخاطر بيئية أو ندرة إيكولوجية خطيرة"³ فعلاوة على الواجب الإنساني والأخلاقي للحفاظ على سلامة الكائنات الحية على الأرض، يمكن القول أن الاقتصاد الأخضر "مضاد للإستخدام الجائر لموارد البيئة الطبيعية ويطرح

1 مقدم وهيبة: تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران، 2013/2014، ص 152.

2 رسلان خضور: مرجع سابق، ص ص 13-14.

3 مصطفى يوسف كافي: اقتصاديات السياحة البيئية والمحميات الطبيعية، دار المناهج للنشر والتوزيع، دط، عمان الأردن، 2016، ص 261.

الاستثمارات والخدمات الخضراء البديلة والصديقة للبيئة، كما يتبنى الاقتصاد الأخضر استخدام مختلف أنواع الطاقة الخضراء التي يتم توليدها بواسطة مصادر الطاقة المتجددة، ومن خلال الاقتصاد الأخضر يكون النم في الدخل وفرص العمل مدفوعا من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل الانبعاثات الكربونية والتلوث بكل ما يرافق ذلك من مخاطر¹

11- المسؤولية المجتمعية وتنمية ثقافة المجتمع:² إن عملية التأثير بين الشركات والمجتمعات التي تعمل في حدودها هي عملية تبادلية فالشركات تؤثر على المجتمعات بحجمها الاقتصادي وسياستها في التوظيف وثقافتها المتنوعة، كم أن المجتمعات تؤثر على الشركات في قراراتها وثقافتها الداخلية.

هذا وتجدر الإشارة إلى الدور الذي تلعبه الحكومات والتنظيمات المحلية وكذا منظمات المجتمع المدني في تسهيل ومرافقة هذا الدور التنموي للشركات من خلال تقديم التوضيحات والتسهيلات والمرافقة والمراقبة للأنشطة والأعمال المنجزة، وفي هذا الإطار " يلقي على عاتق المنظمات غير الحكومية أدوار تزويد المجتمع بالمهارات اللازمة للتفاوض وإدارة الأزمات لإيصال الصوت وتوجيه أجندة الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية نحو القضايا ذات الأولوية للمجتمع".³

7- جهود بعض الدول العربية في مجال المسؤولية الاجتماعية:

إن المتتبع لمجهودات عموم الدول العربية في ميدان تبني المسؤولية الاجتماعية يكشف عن وجود جهود معتبرة، إلا أن غالبيتها تظل صورية باعتبار أن تنفيذ بنودها خصوصا في بعدها التنموي يبقى بعيدا عن الأهداف المخططة، وذلك يرجع في حقيقة الأمر إلى عيوب تتحمل المؤسسات جانبا منها، فيما تتحمل الحكومات

1 محمد عبد القادر الفقي: الاقتصاد الأخضر، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، سلسلة البيئة

البحرية 4، الكويت، 2014، ص ص 9-10

2 عايد عبد الله العصيمي: مرجع سابق، ص 26.

3 المرجع نفسه: ص ص 26، 27.

وتنظيمات المجتمع المحلي الجانب الأكبر منها نظرا لقلّة الوعي ونقص المبادرة والتعاون، وفيما يلي سنعرض بعض الجهود المبذولة في مجال تبني سياسات مسؤولة اجتماعيا في بعض الدول العربية.

أ- مشاركة المنظمات العربية في مبادرة الاتفاق العالمي

بلغ عدد المنظمات العربية المنضمة لمبادرة الاتفاق العالمي 41 منظمة يوضحها الجدول:

الجدول رقم (1): مشاركة المنظمات العربية في مبادرة الاتفاق العالمي
(إحصائيات 2005)

الدولة	عدد الشركات المشاركة	عدد الشركات التي أصدرت تقارير دورية
جمهورية مصر- العربية	35	18
السودان	1	-
مملكة البحرين	1	1
قطر	3	-
الإمارات العربية المتحدة	1	-
المجموع	41	19
أوروبا	929	268
العالم	2144	479

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، مداخلة بالمؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، البحرين، د ط، (د.ت)، ص 43.

والملاحظ هو تدني نسبة الانخراط بالنسبة للشركات النشطة في الدول العربية، مع عجز معظمها في رفع تقارير دورية، وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات الالتزام هذه تدخل ضمن معايير التقييس العالمي، والذي على أساسه تصنف الشركات النشطة، ومستويات المشاركة الاقتصادية للحكومات في الاقتصاد العالمي.

ب- نماذج لمجهودات بعض الدول العربية

ففي دولة مصر مثلاً، وسعيًا منها لتأكيد النجاح، ووضع إستراتيجية دعم وطني لمزيد من الانتشار لمبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات في البلاد، قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وبالتعاون مع مكتب الميثاق العالمي ومركز المديرين المصري بتأسيس المركز المصري لمسؤولية الشركات، لكي يصبح هذا الكيان الجديد دعامة وطنية رئيسية لوضع إستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات في إطار النماذج (الفعالة والناجحة بشكل مهني) ومهمة المركز تتلخص في تقديم كل متا يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر- من خلال إدارة المعلومات وتقديمها على المستوى المطلوب وزيادة الوعي لدى رجال الأعمال بأهمية مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات والعمل على تحسين قدراتهم في ضوء الممارسات الجيدة والمسؤولة والتي تؤدي إلى وضع إستراتيجيات مستدامة للمسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤثرة بشكل إيجابي على الاستثمارات على المدى الطويل¹.

كما أطلق في الأردن مشروع بناء المنتدى الأردني لمسؤولية الشركات الاجتماعية، وذلك بهدف نشر ثقافة مواطنة الشركات والممارسات الأفضل للمسؤولية الاجتماعية، وتوفير بيئة وأدوات عمل محفزة للمبادرات الاجتماعية للشركات مثل:

1- نهال المغربل: المسؤولية الاجتماعية لرأس المال، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2008، ورقة عمل 138، ص 04.

الشراكات، والتحالفات، والمشاريع المشتركة مع منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع العام¹.

وفي الجزائر تبقى مجهودات الدولة محتشمة في هذا المجال، فما زال الاقتصاد الجزائري يبحث عن نفسه بين الأنواع الثلاثة على الرغم من أن عديد الكتابات اعتبرته بأنه في طريقه لتبني اقتصاد السوق، ويظهر اهتمام الدولة الجزائرية منصبا على توفير الأرضية القانونية الخصبة لنشاط المؤسسات العمومية والخاصة، المحلية منها والأجنبية، من خلال العديد من الإصلاحات المتعاقبة والتي توجت في سنة 1990 بحزمة من الإصلاحات مست قانون (العمل، النقد والقرض، الاستثمار...)، وتعتبر شركة سوناطراك الجزائرية هي أهم وأكبر الشركات بالجزائر تنشط في مجال استخراج النفط ومشتقاته، وعلاوة على المجهودات التي تعلن الشركة تبنيها في سياستها مثلما اشرنا إليه سابقا اتجاه (المجتمع، العمال، البيئة)، فقد أصدرت الشركة مدونة جديدة تؤكد على " أن قيم المؤسسة تنص على "التكوين و تحسين كفاءات المستخدمين و السهر و التحكم في التكنولوجيا و تحسين و نوعية المحيط الاجتماعي وإرضاء الزبائن و التحلي بحس التسويق و احترام الشركاء و نقل المهارات نحو المؤسسات الجزائرية الأخرى و احترام البيئة و كذا مسعى تنمية مستدامة". من جانب آخر تم تزويد مجمع سوناطراك بلجنة أخلاقيات "مهمتها السهر على تعزيز الممارسات الأخلاقية على مستوى الشركة و احترام أحكام مدونة السلوك"². وفي سنة 2010 أصدرت الشركة ميثاقا جديدا تحت اسم "الأخلاقيات المهنية للعاملين والشركاء التجاريين"، ومن أهم بنوده منع عمال وإطارات المؤسسة من "قبول أي شيء مهما كان نوعه مقابل تأدية خدمة ما"، وتأتي هذه التدابير لمحاربة أية ممارسة قد تؤدي إلى بروز قضايا فساد بالشركة³.

1- ستار جبار خليل الباتي: القطاع الخاص العراقي بين دوره الإنتاجي ومسؤوليته الاجتماعية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية، سبتمبر 2009، ص 50.

<https://www.djazairress.com/aps/959872>

3 المصدر نفسه.

8- معوقات الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية العربية:

هناك أسباب عديدة تعوق انتشار تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية، من بينها:¹

- عدم وجود ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسة: فمن الملاحظ من خلال الدراسات المهمة بهذا الموضوع أن عدد المؤسسات المتبنية لهذا الاتجاه قلة مقارنة بعدد المؤسسات الناشطة.

- غياب التنظيم لجهود معظم المؤسسات: فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حتى تكون فعالة فإنها بحاجة إلى أن تأخذ شكلا تنظيميا مهيكلًا، مبني على خطة و له أهداف محددة.

- غياب ثقافة العطاء للتنمية: حيث أن معظم جهود المؤسسات تنحصر في أعمال غير تنموية مرتبطة بإطعام الفقراء، توفير الملابس و غيرها...، دون التوجه نحو مشاريع تنموية تغير جذريا المستوى المعيشي للفقراء.

- قلة الخبرة: و خاصة قلة المعارف و القدرة العلمية على وضع المعايير لقياس المجهودات، كما أنه يوجد حتى الآن خلط بين المسؤولية الاجتماعية و الأعمال الخيرية نتيجة قلة الخبرة.

1 Marie.J (2009), **la responsabilité sociale des entreprises** , <http://www.acifrance.com/web/>, p 02 ,vu le 14-02-2019.

خاتمة:

لقد أضحت الشركات في اقتصاد العولمة كيان مفتوح عن الغير تؤثر في المجتمع كما تأثر به أيضا، ومن هذا المنطلق تتحمل الشركات علاوة عن الدور التنموي في بعده الاقتصادي، مسؤوليات اجتماعية وأخلاقية أخرى نابعة أساسا من عمق معايير ومعتقدات وقيم وتقاليد المجتمع الذي تنشط فيه.

وبالتالي فإن الحديث في هذا المقام يوجها إلى أن فكرة التنمية تمس في مداها أيضا بعد الاستدامة، باعتبار أنها تخص هوية المجتمع وثقافته من باب إسهام الشركات في نميتها والمحافظة عليها من التلاشي والاختراق.

إن من بين أهم مظاهر المسؤولية الاجتماعية للشركات النشطة بالوطن العربي هي تحمل جانب مهم من تشغيل أفراد المجتمع والتكفل بتحسين ظروف عملهم، وقد بينا من خلال عرضنا لهذه الورقة البحثية كيف أن ثمار هذا التطور الحاصل تعكسه القوانين واللوائح النازمة التي أصبحت تلزم أرباب العمل بالتحلي بمسؤولياتهم الاجتماعية على أكثر من صعيد

إن الواقع التنظيمي الحديث اثبت أن للشركات من مصلحتها تحقيق تفاعل حقيقي داخل المجتمع، وذلك ليس من باب أن الزبون عموما يمثل مصدر رأس مالها فقط، بل لان الواقع أصبح يفرض تحديات كثيرة لا يمكن تجاوزها بعيدا عن فهم التفاعل الحاصل بين المنظمة والمجتمع عموما.

قائمة المراجع المعتمدة في البحث:

- الكتب باللغة العربية:
 - مدحت محمد ابو النصر: المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات المواصفة القياسية ايزو 26000، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، القاهرة 2015..
 - ثامر ياسر البكري: التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر، ط1، عمان الأردن، 2001.
 - عايد عبد الله العصيمي: المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري، عمان الأردن، 2015.
 - رسلان خضور: المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق سورية، 2011.
 - مصطفى يوسف كافي: اقتصاديات السياحة البيئية والمحميات الطبيعية، دار المناهج للنشر والتوزيع، دط، عمان الأردن، 2016.
 - محمد عبد القادر الفقي: الاقتصاد الأخضر، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، سلسلة البيئة البحرية 4، الكويت، 2014.
- الكتب باللغة الأجنبية:
 - Zarifian.p, les effets de la mise en œuvre des competences professionnelles, Medef-Cnfp, France, 1998 .
 - Michel Capron et Françoise Quairel-Lanoizelée, la responsabilité d'entreprise, éditions la découverte, Paris, 2007.
 - Adrienne Pagés , Les performances De L'investissement Socialement Responsable, Mesures Et Enjeux, Mémoire de fin d'étudese, Majeure Finance, Paris, France.
 - Marie.J (2009), la responsabilité sociale des entreprises , [http :// www .acifrance .com/w eb/, p 02 ,vu le 14-02-2019](http://www.acifrance.com/w eb/, p 02 ,vu le 14-02-2019).
- الأطروحات:
 - فؤاد محمد حسين الحمدي: الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، رسالة دكتوراه ،جامعة بغداد، العراق، 2003.
 - مقدم وهيبة: تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران، 2013/2014.

• المقالات:

- أعمار عزاوي وسايح بوزيد: دور المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة الاقتصادية في إرساء الثقافة البيئية، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011.

- مقدم هية، بكار بشير: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من خلال المواصفات الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 7، العدد 1، جامعة وهران الجزائر.

- عبد الرزاق مولاي لخضر وحسين شنيني: أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011.

- سمر عطا الله خلود الفليت: مدى التزام القطاع المصرفي بأداء مسؤوليته الاجتماعية، كلية ادارة المال والاعمال، مؤتمر المسؤولية، جامعة فلسطين، 2016.

- نهال المغربل: المسؤولية الاجتماعية لرأس المال، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2008، ورقة عمل 138.

- ستار جبار خليل الباقي: القطاع الخاص العراقي بين دوره الإنتاجي ومسؤوليته الاجتماعية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية، سبتمبر 2009.

- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، مداخلة بالمؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، البحرين، د ط، دسنة طبع.

- المواقع الالكترونية:

<https://www.djazairess.com/aps/95987>